الأمم المتحدة S/2018/994

مجلس الأمن

Distr.: General
6 November 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرّخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجّهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

إلحاقا برسالتي المؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (S/2018/891) فيما يتعلق بالهجوم الإرهابي الذي وقع في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في الأهواز، جمهورية إيران الإسلامية، وبالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة (S/2018/888)، أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي:

في هذه الرسالة، سعى ممثل المملكة العربية السعودية إلى تحويل الانتباه عن موجة الاستنكار العارمة في جميع أنحاء العالم إزاء السلوك المزعزع للاستقرار لبلده. إن انتشار الفكر التكفيري المتطرف والإرهاب بدعم وتمويل من المملكة العربية السعودية في المنطقة، وكذلك حربها غير المشروعة ضد اليمن، التي أشعلت أسوأ أزمة إنسانية في العالم، ليسا سوى مثالين على الطريقة التي تؤجج بها الأفعال المزعزعة للاستقرار للمملكة العربية السعودية انعدام الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

إن جمهورية إيران الإسلامية، وفقا لدستورها، والتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، تحترم تماما مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ومع ذلك، فمساءلة مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية النكراء ومنظميها وممولها ورعاتها وتقديمهم إلى العدالة لا يمكن ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وفي هذا الصدد، ينبغي التشديد مرة أخرى على النداء الذي وجهه مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى جميع الدول للتعاون بنشاط مع السلطات المختصة في جمهورية إيران الإسلامية.

وإن الادعاء الذي لا أساس له من الصحة ضد إيران فيما يتعلق ”بإيواء أبرز الإرهابيين المطلوبين للعدالة في العالم“ مرفوضٌ ومدانٌ بأشد العبارات. ويُوجَّه هذا الادعاء المضحك في حين أن عددا كبيرا من أبرز الإرهابيين المطلوبين للعدالة في العالم، استنادا إلى حقائق مؤكدة، إما رعايا المملكة العربية السعودية أو قد تلقوا دعما واسع النطاق، ماليا وعقائديا من ذلك البلد.

ويجب التأكيد على أن المعلومات الملفقة الواردة في الوثيقة S/2018/705 ضد جمهورية إيران الإسلامية، المشار إليها في الرسالة الموجهة من الممثل السعودي، تأتي من بعض الدول المعروفة في المنطقة التي تنتهج سياسة عدائية تجاه إيران. وإيران ضحية للأنشطة الإرهابية المدعومة من الخارج ولا يخفى على أحد دورها القيادي في مكافحة الإرهاب، ولا سيما في السنوات الأخيرة في سوريا والعراق.

وفيما يتعلق بالاتهامات الباطلة الموجهة ضد جمهورية إيران الإسلامية الواردة في الرسالة المذكورة، بما في ذلك الادعاءات بأن إيران تقوم بتوريد قذائف تسيارية إلى اليمن، فقد تناولتها بإسهاب ورفضتها بشدة في رسائلي السابقة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠١٨ (S/2018/580)، و ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (S/2018/533)، و ٤ أيار/مايو ٢٠١٨ (S/2018/424)، و ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨ (S/2018/343)، و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨ (S/2018/278)، و ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٨ (S/2018/145) و ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٨ (S/2018/123). كما أنني أرفض ادعاء مماثلا بدر من دولة حليفة للمملكة العربية السعودية في عدوانها ضد اليمن في رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/847).

وخلافا للمملكة العربية السعودية التي تحبذ الحل العسكري للأزمة في اليمن، فلقد دعت جمهورية إيران الإسلامية باستمرار إلى حل سلمي لهذه الأزمة منذ اندلاعها في عام ٢٠١٥، على النحو المبين في وثيقتي مجلس الأمن S/2015/263 و S/2017/949. وينبغي للمجتمع الدولي أن يرغم المملكة العربية السعودية على وقف أعمالها المتهورة وتصرفاتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة، ولا سيما عدوانها، وجرائم الحرب السافرة التي ترتكبها و ”استخدام التهديد بالتجويع كأداة من أدوات الحرب“ ضد شعب اليمن.

والمملكة العربية السعودية مدعوة إلى إعادة النظر حقا في سياساتها العدائية تجاه الشعب الإيراني، والتقيد بمبدأ حسن الجوار، واحترام القانون الدولي، وتجنب السياسات التي تنشر البغضاء والطائفية في المنطقة وخارجها.

إن تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار في الشرق الأوسط هو المبدأ التوجيهي للسياسة الإقليمية الإيرانية. وما فتئت جمهورية إيران الإسلامية تدعو إلى حل الاختلافات الإقليمية في منطقة الخليج الفارسي الأوسع نطاقا من خلال الدبلوماسية، ولقد اقترحت، تحقيقا لهذه الغاية، إنشاء ”منتدى حوار إقليمي“، وهو اقتراح لا يزال وجيها. وجمهورية إيران الإسلامية على استعداد للدخول في حوار حقيقي مع البلدان المجاورة من أجل تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غلام علي **خوشرو**
السفير
الممثل الدائم